

٨١٩٤

ته ش

تقرير على حاشية الأمير لشرح الملوي على
 السمرقندية ، للشرشيبي الشرقاوي (كان حيا
 قبل سنة ١٢٨٨ هـ . بخط ابراهيم موسى الشافعي
 سنة ١٣١١ هـ .

٦٤٩٩

٢٠ ق ٢٥ س ٢٥ × ١٧ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

بروكلمان / الذيل ٣ : ١٢٦٩ الاسكندرية (علوم

٣٥

(البلاغة) :

بيان ، البلاغة العربية
 بد الناسخ ج - تاريخ النسخ .

١ - علم
 ٢ - المؤلف

المراجع ١٩-٢-١٤٠٨ هـ

١٢١٣ - ٥

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

145

المرکز العام

14599

14599

هذا تقرير الخلافة الفاضلة
 مولانا الشيخ سيد الشريفي الشرفاوي عالى
 حاشية الشمس الاسد شرح العلامة
 الملوي المير علي السلام المسماة
 بالمرقدية في علم البيان
 نفعتنا الله بها
 وصدق الله على
 سيد محمد وعلى
 وصحبه وسلم
 آمين

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"
 ٥/١٢/١٤١٢ هـ
 ١٤٩٩ ف ٦٤٩٩
 الترقيم: الملوي مع المرقندية
 العنوان: حاشية الاسد شرح
 المؤلف: الشريفي الشرفاوي
 تاريخ النسخ: ١٢٤١ هـ
 اسم الناشر: الجراهم مكة المكرمة
 عدد الأوراق: ٤٠
 ملاحظات:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد افضل النبيين
والمرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد هذه كلمات على حدة الكلام
 الامير على المقتضى نفع الله بها البرية **للعلافة التي سيد الشريين الرقاوة**
 رحمه الله **امير قول** الحمد الحقيقي يحتمل ان المراد بالحمد الحقيقي
 الحمد القديم ومحمدنا حمد الحوادث ولو للقديم ويحتمل ان المراد بالحققة
 ما كان لله ولو من الحوادث ومحمدنا حمد الحوادث بعضها البعض
 وقوله مجازي حمدنا اضافة لصفة لموصوف وكذا الثاني بعده
 قوله في اطلاق التجريد يبقى التجريد المطلق عن ان يقاربه ترشح
 وقوله وحدتك الاصلية هي وحدة الوجود كان لم تر موجودا
 الا الله والوحدة الفرعية هي الوحدة في الالهية وافا كانت هذه
 فرعاً عما قبلها وتلك اصلاً لانه لا يعقل الانصاف بالالهية
 الابد لتعقل الانصاف بالوجود **قول** لا يفي الكلام بما يتعلق
 الخ اي لا يتأتى ان يكون الكلام وافياً بجميع ما يتعلق بهذه الحالة
 بل يفي ببعض ما يتعلق بها وقوله ولكن ما يناسب الخ اي ولكن
 الكلام عليها الذي يناسب الغرض وهو استمرارك على ما يفهم
 من قوله لا يفي الكلام فانه يفيد انه يفي ببعض ما يتعلق بها
 فربما يتوهم مساواة ما يناسب الغرض لما لا يناسبه فرفع ذلك التوهم
 بقوله ولكن الخ وقوله لمقتضين عليه لقوله ولكن ما يناسب الغرض
 والمقتضين هما حق البسلة وحق الفل **قول** فكل من يما يناسب
 اولي اما انتاج القص بما يناسبه فظن واما انتاج البسلة بما يناسب
 الغرض فلكونها مبداه فيكون نتيجة المقتضين واحداً وهو المناسب
 ويحتمل ان المعنى ولكن الكلام عليها وكونه بما يناسب اولي والكلام
 على التوزيع اي كون الكلام عليها اولي من تركه لمقتضى وهو حق
 البسلة وكونه بما يناسب اولي مما يناسب لمقتضى وهو حق المقصود
قوله حقيقتها الانصاف اي الانصاف الخاص الحقيقي هذا مراده
 بدليل

قوله لمقتضى في نسخ لمقتضين
 والذي يحفظ بالبيان
 ترجيح الادوية بدليل
 سابق اعني على التوزيع
 اهـ

بدليل جعلها في الاستعانة بجائز او بدليل الخلاف في مجازية الانصاف في
 البالد لو كان مراده مطلق الانصاف الذي يرجع الى التقدير العامة
 كانت الشيخ الصبان والشيخ الشيفي لكن استعمالها في جميع المعاني حقيقة
 كما استعمال الانسان في زيد وعمر والخ الا انه اذا كان كلاماً لمعنى في
 الانصاف العام لتوجه على المحض اعترض ان الدليل لا يناسب المدعى
 بان المدعى الانصاف الخاص والدليل الانصاف مطلقاً ولا يناسب
 لكن بنا في كون مراد سبويه الانصاف العام قوله واغاهي للانصاف
 والاختلاف فظهر ان المراد الانصاف الخاص والدليل كذلك في الخاص
 تامل والفرق بين مرتين زيد وبين مسألة التوب حيث اتفقوا
 على ان الاول مجازي والثاني اختلافاً فيه ان التوب محض بدنه
 فكانه جزء خلاف المكان وقوله والاسباب ان الانصاف هنا مجازي
 الخ اشارة الى احتمالين في بقاء البسلة لانها يحتمل ان تكون الانصاف
 المجازي ويحتمل ان تكون للاستعانة كما يثير اليه في قوله ثم حيث
 كانت البالد استعانة الخ وتقرر المجازي على كونها الانصاف ان يقال
 شبه مطلق ارتباط بين المتعلق ومردخول البالد اعلى وجه الانصاف
 الحقيقي بمطلق ارتباط على وجه الانصاف الحقيقي الى كما لا يخفى
 وقوله ثم حيث كانت البالد استعانة اي البالد الداخلة على الاسم وقوله
 كانت استعانة لتبعيه اي كانت البالد الداخلة على الذات استعارة
 لتبعية فهي الاستعارة الاولى بدليل قوله تشير بها بارتباط الانصاف
قوله قلت في بحث علاقات المجاز المرسل الخ اعترض هذا الكلام
 الشيخ عيار كما في صلب الهامش وبعضهم صحيح كلام المحض وافاد انه مراده
 لكلام الخادمي في قوله وان كان الاصح انه ليس بمجاز لان المحض فهم
 ان مراد الخادمي ان الاصح انه لا يطلق عليه لفظ المجاز ولا بمعنى
 ارتكاب خلاف الاصل فردد كلام الشيخ المحض بان الشيخ المحض ولو جعله
 من المجاز بمعنى ارتكاب خلاف الاصل واراد بقوله ومنه التقدير

والتأخرى من المجاز لا بقيد كونه مجازا مرسلًا وقوله ونحو مكر الليل
استقار بعبية بان يتبعه مطلق ارتباط بين المتضامين على وجه
كون الثاني ظرفا للاول بمطلق ارتباط على وجه التخصيص للترتيب
كما لا يخفى تقريره **قوله** والاسم الكريم حقيقة اى بال اتفاق ان لم يقع في
الالفاظ كما سياتى **قوله** وقال في الاتفاق دفع ما يتوهم من ان قيمة الاعلام
كاسمه تعالى في كونه حقيقة بالاتفاق فرفع ذلك بارها واسطة عند صاحب
الاتقان لانها اعلام متجددة وعلمية قدعية في لغة العرب وكذا كل
علم وجد في لغة العرب بخلاف الاعلام التي يتجدد وصفها بعد
العرب ولو نطق بها العرب فانها عند صاحب الاتقان واسطة
كالاسم هتلى قبل الاستعمال **قوله** ولا يخفاك انما المعنى ان هذه
العلة لا تمنع كونها واسطة وقوله في اصطلاح المتخاطب كالغنون
الحادثة كاصطلاح الفقهاء على ان الصلاة اقوال وافعال
واصطلاح الخويين على ان الفاعل هو الاسم المرفوع وقوله
فيما تقدم وايضا في الشيء الخ مبتدأ وقوله ونحو مكر الليل خبر **قوله**
عدم المجازية بوجه من الوجوه اى عدم المجازية في اسم الله تعالى
في حالة من الاحوال وفرد ذلك بقوله وتوكلنا الى لواء قلنا
كذا وكذا **قوله** فهو ما اختلف الخ اى فاسم الله المستعمل في الالفاظ
من جملة الالفاظ التي اختلف في كونها مجازا او حقيقة عند الالفاظ
قلت الظاهر ان قولهم الاسم اللفظ من قبيل الغيبة لا يقتضي انهم يقولون
فهو ما اختلف فيه ووجه عدم اقتضائه ذلك ان كونهم من قبيل
الغيبة من حيث انه لا يتوقف فهم معناه على توجه التكلم الى المخاطب
او توجه السامع الى المتكلم حتى يعرف معناه وقوله حقيقة مطلقا اى
سواء استعملت بدل ضمير التكلم او الخطاب او لا بد لا عن شيء وقوله لم يقدر
بشيء اى كالغيبة مثلا بل وضع للذات مطلقا وقوله ثم الضمائر التي استدرج
على قولهم قلت الظاهر الخ لانهم بما يتوهم ان مطلقا نقاب لفظ عن لفظ
يكون

ليكون حقيقة فافاد ان نقاب الضمائر اقرب الى المجاز بقيد استعمالها
في موضع الاخر مع ملاحظة منية الآخر وذلك كاستعمال لفظ انت في
غير الالفاظ موضع هو للاشارة الى كمال الاعتبار بالغالب كانه
حاضر متناهد وكاستعمال لفظ هو موضع انت للاشارة الى كمال الغفلة
عنه كانه غائب غير متناهد وقوله لان قطع النظر عنها بالالفاظ هذا
هو الموضع الذي اختلف في كونه حقيقة او مجاز فمن نظر الى كونه
مستلوع النظر فيه عن مزية الآخر ولو حظ الى مزية اولم يلاحظ
شيء جعله حقيقة ومن نظر الى كونه يستعمل في الموضع الآخر جعله
مجازا تأمل **قوله** التبري من القوة والاعتراف الخ اى مستعمل مستلوعا
وقوله بعونه برحمته اى بعونه الناشئة عن رحمته **قوله** حيث هي
للتعليل وقوله ان الامر سواد كان تأليفا ولا وقوله يتم اى يكمل ذلك
الامر وقوله باسمه اى بذكر اسمه وقوله السائق له اى المولى فالضمير
مرجع الى المضاف اليه في قوله باسمه وقوله السائق له اى المحصل
للامر وقوله حرما جملتان تفريع على كون جملة الحمد تسمية عن جملة
الحمدية الخ البسطة لان السبب غير السبب وقوله على هذا الشهد
اى مكان الشهود اى التقرير الذي شهدته وعلمته من كلامنا
وقوله ويشهد له اى للاستقلال وقوله وقد اقتصر كثير جملة
حالية مؤيدة للاستقلال وكذلك قوله والعمل على الاقتصار و
كذلك قوله وفصل بعضهم الخ لا يتم لكن كل منهما مستقلا لما صح
الاقتصار على المتعلق بالسر وقوله على الاقتصار صفة للعمل
وقوله في نحو الاكل خبر عن العمل وقوله لان جزاء الحمد اعلم المحذوف
على هذا التقرير ويحمل ان قوله وقد اقتصر كلام مستأنف جواز عن
سوال حاصلة ان المؤلف قد جمع بين السملة والحمدلة فرما يفيد
انه لا يكون عاملا بالحدِيثين الا اذا جمع بينهما فرفع ذلك بانه قد اقتصر
الخ لان الاقتصار على ما يفيد العمل بالحدِيثين وكذلك فصل بعضهم بينهما

بأن
قوة

الاسم



وجعل الابد بالبسملة فقط وجعل الحمدلة من جملة المقول وعلى
 هذا فقوله لان فيها حمدا لتعليل لقوله وقد اقتصر وقوله والعمل عطف
 على حمدا فهو عطف على العلة فيكون علة الاقتصار من قبيل
 نحو التاليف على نحو الاكل وقوله واما قول الشيخ هذا دفع لما يرد على
 قوله فيهما جملتان وحاصل الاسرار ان الشيخ جعلها جملة واحدة وقال
 لا حاجة الى التفسير فكيف جعلها جملة واحدة فاجاب بان كلام الشيخ في اول
 القرآن في الفاتحة فلا يتأتى هذا لان كلامنا في عبارة المؤلفين لا في
 اول القرآن فالمحال ان يخلطان وقوله ففي ابن عبد الحق خبر مقدم وان
 في اول القرآن جملة في تاويل المصدر جندا موخر والجملة من المبدأ والخبر
 خبر عن قول الشيخ فقوله في اول القرآن خبران وقوله كما هو مضاف
 اي كونه في اول القرآن ظاهر سياقه كلام ابن العربي وقوله قال ولا ينبغي
 ان يعطف في القرآن لتعليل لقوله كما هو مضاف اي انما كان ظاهر
 سياقه لانه قال ان كان قوله فيما تقدم قال لا ينبغي ان يعطف لقوله
 ان بسم متعلق بالحمد وقوله واشتهر نقله هذا في محل الغاية كان قال
 واما قول الشيخ ابن العربي بكذا فنقول ومن في اول القرآن على ما نقله
 عن ابن عبد الحق فلا يتأتى هذا وان اشتهر نقله اي نقل ابن العربي
 مطلقا في القرآن وغيره فلا عبرة بذلك الاشتهار لان العبارة بما نقل
 عن ابن عبد الحق لا بما سواه وان اشتهر وجعل دافعا الى قوله وقال
 ناصر الدين الطبراني في القصص بهذا الكلام استبعاد كلام الشيخ بن العربي
 في ذاته بعد دفع المناقض بين ما قلناه وكلامه بتغاير المؤلفين
قوله ولم اسمعهم يسمعون ففي السماع لا يتأتى الايمان كما هو معلوم وقوله
 وقرئتم الشيخ محيي الخ في قوة الاستدراك على ما قبله كان قال لا يسلم هذا
 النقل لكونه جزءا من قوله ومعلوم انه خلاف قول مالك في قوة الاستدراك
 على الاستدراك كان قال لا يصح جزؤه بذلك لانه خلاف مذهب الامام
 مالك مع انه مالكي فكيف يجوز بخلاف مذهب امامه فقوله قرئنا
 شيخنا

شيخنا ليس مقول القول بل كلام مستأنف بمعنى مع كانه قال انه خلاف
 قوله مع تقرير شيخنا انه مالكي او هو جوابنا فاشي من قوله انه خلاف
 قول مالك فاصله ان كونه خلاف قول مالك لا يتأتى جزؤه الا
 لو كان مالكا فاجاب بان شيخنا قرأه مالكا **قوله** وانه لا يمكن تعليل
 غير القرآن به المراد بغير القرآن على ما كتبه الشيخ الدسوقي كما في صلب
 الهاشمي البسملة الواقعة من نحو المؤلفين والمراد بالقرآن الحمد الواقع
 في الفاتحة وقوله على هذا الوجه وهو تعليل البسملة بالحمد الخالي
 عن الضرورة الذي افاده بقوله سابقا ولا ضرورة وقوله المحقق على
 ما فهمه الشيخ الدسوقي في العبارة السابقة ثم هو مضطر بمعنى فاه
 التفرع اي فهو مضطر وقال غير الشيخ الدسوقي في قوله ولا يخفاه
 انها على كلام يحيى الدين حقا التاخير الخ ان كان مراده توهين كلام
 فقرا شار الشيخ يحيى الدين بدفعه بقوله لا ينبغي على الله الا باسمائه
 اي فقدمه لا فادة المحض وان كان مراده البيان فالامرض وقوله والله
 لا يمكن الخ قصده به استنتاج امر ثان من كلام الشيخ يحيى الدين اي فالاول
 كان في اول الفاتحة والثاني ما وقع في عبارة المؤلفين عند جمع البسملة
 والحمدلة فاصله انه لا يمكن ولا يصح تعليل غير القرآن وهو العامل
 المحذوف بالذات كالبسملة لانه لا ضرورة الى ذلك بل متى احسن
 تعليله شي من القرآن لا يعدل عنه الى غيره وهذا نظير ما قالوه من
 تعليل الحمد بقوله فاعلم الخ لانه لا ضرورة الى تعليله بمحمد وحي
 وليس المقصد من قوله وانه لا يمكن الاعتراض على كلام يحيى الدين كما
 فهمه بعض الناس لكن كان المناسب ان يقول وانه لا يمكن تعليل
 القرآن وهو البسملة مثلا بغيره وان كان التعليق نسبة بين الجانين
 فتمام وهذا القلم رد ما نقل عن الشيخ الدسوقي على قوله لا يمكن وقوله على
 هذا الوجه اي الخالي عن الضرورة الذي افاده بقوله سابقا ولا ضرورة
 هنا والوجه الخالي عن الضرورة هو الذي وجد فيه من القرآن ما يصلح

عن سؤال الشيخ

للتعليل به ايضا ويكون المعنى عليه فقوله قيا ساراج لعقوله لا يمكن
 وهو الثاني اعني اى قيا ساعليه في كونه لا يمكن تعليل غير القرآن
 كتقديره فقولك لثلاث اجنبيا عن القرآن له اى بالقرآن وقد علمت
 ان التعليل نسبة من الجانبين وقد علمت ذلك في قول الحق ثم هو
 مضطر محتاج للمختصيص بما لم يصح المعنى فيه على تعليل البسطة
 له اما ما يصح به سمات ما اوله التجدلات ولا اضطرار تأمله
 حق التأمل ولا تبال بغيره اهد من الهامش مع بعض تغيير **قوله**
 وطول لا ينفع اى وان كان صحيحا في نفسه **قوله** مبنى هذا الوجه
 اى الوجه الذى قاله الفناى **قوله** بان معنى الابد مستعينا بهما
 الى كان حاصل هذا الوجه انه يجمع بين الحديثين ويجعلهما
 محدث واحد ويجعل الابداهما معا البتة حقيقة بالانظر لعدم
 الفصل بينهما كانه يكون في لفظ الحديث كل امر ذى بال لا يدور
 فيه مستعينا اسم الله الرحمن الرحيم اى وبالحد لله اى يتبدل
 بهما ومستعينا بهما وكذا في الحديث الاخر تأمل وقوله وذكرهما
 عطف على الابد اعطف تغيير وبعضهم قال وذكرهما بصيغة الغنى
 الماضى اى عرثرهما لكن هذا لا يناسب ما قلناه من انه يجعلهما
 ابدا واحدا لا يقال انه تأخر حقيقة الابدانين بان احدهما
 حقيقى والاخر اصنافى وفي بعض النسخ بين الابد او ذكرهما والمراد
 بالابد الابد بالمعنى ككتاب البيع وذكرهما معا قبله بلا فاصل
 بين المقصود وبينها لكن اذا تأملت وجدت هذا الجواب لا ينفع لانه
 نظر الى جعلهما كالابدا الواحد فخرج الى القول بان الابد اعرف في الحاجة
 لجعلها للاستعانة دفعا للمقارن بها لوقلنا ان معنى هذا الجواب
 ان قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذى بال لا يدور فيه ليسم الله
 الرحمن الرحيم ان المعنى لا يشرع فيه بذاته مستعينا باسم الله الرحمن الرحيم
 وكذا الحديث الاخر كان الجواب ناغيا لانه ليس عبدا بهما بل هما مستعنان

عني
 دافعا او لرفعا

بهما والمقصود ببعض اخباره لانهما لكن على هذا الاحاجة كذا الى الكافية
 التى ذكرها المحقق والادب المفصل بينهما فالحق ان مراد المحقق كونهما
 او **قوله** على ما فيه من عدم الماحي القوي لانه اذا كان لا يدور على
 المقصود الا بعد احبال القرينة كانت تلك القرينة هي المفيدة للدوام
 واغاه هو عقولها ومؤكد لها فكان الماحي اليه ضعيف **قوله** واما
 استناد الرضى لعل كلام الرضى ذكره على وجه الجمع بين القولين
 السابقين فمن قال بانها لا تدور على الدوام فنظر لاصل الوضع ومن
 قال بانها تدور عليه نظر الى ان الاصل في كل ثابت دوامه ومرتد
 عليه المحققان هذا لا يصلح جمعا بين القولين الا لو كان الثبوت
 خاصا بالاسمية فالحق جمع السعد هذا هو الاظهر في فهم العبارة
 وان كان المتبادر من عبارة الحق انه ليس بجمع بين القولين واغاه
 هو كلام في ذاته **قوله** ان يقصد به الحدوث بمجونه القرائن المراد
 بالحدوث الوجود بعد عدمه فيكون مدلوله الاصلى الوجود
 لا بقيد كونه بعد عدمه **قوله** في الحفيد الخ يتحمل ان مراده انها
 تغير الدوام بحسب القرائن فيكون جاسيا على جمع العدد وتحمل
 ان مراده انها تفيد الدوام بحسب الوضع على طريقة الشيخين
 على مناسبة كلامه سابقا **قوله** لا يختصا بالفعالية فيكون حكما
 حكما في افادة الحدوث **قوله** لا يخفك الى حاصلة ان ما قاله ذلك
 البعض لا يناسب ما مر من السيد في اسم الفاعل من انه قد يقصد به
 الحدوث بواسطة القرائن تأمل لكن ربما يناقش فيه لانه افادته
 الحدوث بواسطة القرينة فلا ينافي انه اراد به الدوام بواسطة القرينة
 اخرى **قوله** لا يحنى قرينة مجردة اى بل لا بد من انضمام قرينة لاسم
 تدل على الدوام وتعينه للدلالة على الدوام وقوله ما لم يثبت للاسمية
 الدوام من قبل اى من قبل الحدوث اى لا بد منه من قرينة تدرة
 عدم الثبوت للاسمية اى كما هو الواقع من عدم ثبوت الدوام لها

الدوام

لان ثبوته لها يكون بالوضع وليست موصوفة له هذا والظاهر ان معنى
 الجارية ان العدول لا يدل على الدوام ووحدة مدة عدم ثبوت
 الدوام للاسمية عند السامع بان كان السامع لا يعرف استعمال الاسمية
 في الدوام بقرائن اخرى غير العدول فاذا فرضنا ان السامع لم يعرف
 استعمال الاسمية على الدوام بقرائن قبل تكلمك معه وخطابك
 اياه فاذا عدلت لم يصرف ان الاسمية دالة هنا على الدوام بقرينة
 العدول لانه لم يسبق له ذلك لانها على الدوام بقرينة اخرى حتى يقس
 هذا عليه واما اذا سبق للسامع ان الاسمية تدل على الروا
 بقرائن فاذا عدلت له عن الفعلية الى الاسمية فهم انه ثلثة
 وتلك الثلثة الدلالة على الدوام فياسا على حقيقة القرائن
 او المعنى لا يحسن ما لم ثبت عند السامع انها بالعدول تدل على الدوام
 فاذا ثبت ذلك وعدلت فهم المراد **قوله** والامر مشترك اي والا
 نقل لا يحسن قرينة بمجرد لا يصح لان العدول مشترك بين الدوام
 والشرط هكذا قاله بعضهم ويحتمل ان المعنى والامر مشترك بين
 الاسمية والفعلية لانه قد يدل عن الاسمية الى الفعلية كما اذا
 كان المعطوف عليه جملة اسمية فدخل في المعطوف الى جملة فعلية
 لثلاثة وهذا هو المعنى فالمعنى انه اذا لم يثبت عند السامع
 دلالة الاسمية على الدوام بقرائن غير العدول لم يحسن ان يكون
 قرينة وحده والا لو قلنا انه يحسن قرينة وحده عند عدم الثبوت
 المذكور لم يصح لان العدول مشترك بين الاسمية والفعلية مع انهم
 لم يقولوا ان الجملة الفعلية تدل على الدوام بقرينة العدول
 وكذلك الاسمية واما اذا ثبت عند السامع انها تدل على الدوام بقرائن
 اخرى غير العدول حسن ان يجعل قرينة وحده تاملا ولا يفهم غير
 ذلك **قوله** فيما سبق والفعلية بالحد المراد منه الاستقرار بالحد
 حتى يكون محتاجا للقرينة بخلاف الحدود فانه الوجود بالعدول

وهو

وهو معنى وصفي لها فلا يحتاج للقرينة **قوله** وقع لبعض الناس هذا
 وهو الشيخ ابن بونس انه قال ان من الحد الحد القديم والحد القديم
 لعل واستحقاق الحد الحادث واذا كان يعلل لكن لا يباينة التعليل
 بخصوص هذه الصفة لا من انهم العقوم بل استحقاق الحد لكونه
 الاله الحق الواجب له جميع الحالات وبذلك تعلم انهم يقولون
 بان استحقاق الحد الحادث يمكن تعليله لكن لا يعلل بخصوص هذه
 الصفة وظلم كلام المحقق انهم ينبغي ان يعلل الاستحقاق مطلقا سواء
 كان استحقاق حد قديم او حادث لانه ذاتي وقديم فالاعل مطلقا
 لا بالعللة المقترنة ولا بالعللة الحادثة ولا بالعللة القديمة الزائدة
 حيث اعترض عليهم بان القديم الذاتي لا يعلل بالعللة الحادثة
 يعلل بالعللة القديمة الزائدة كما هنا فلم يفهم مرادهم وقولهم بان
 العلة هنا استحقاق الذات المخذة على جعل له خبر وحقيقة
 حال وهذا الاعراب ضعيف من حيث المعنى لان المقص الاخصاس
 لكون حده حقيقة وحد غيره محاربا مع ان استحقاق الحد
 ما خذ من قول الحد حده فالاولى جعله ظرفا لغوا او حال
 فتكون العلة كون حده حقيقة ولا شك ان هذا مفاير لاستحقاق
 الحد فلا يتحد العلة والمعلول كما قاله المحقق وايضا لو سلم الاعراب
 الضعيف لم يلزم عليه الاتحاد ايضا لانا جعل المعلول انشا المثل
 الحد او جعل العلة استحقاق لماهية الحد والمعلول استحقاق
 الافراد او يتخالف المحدين بجعل المعلول استحقاق الحد القديم
 والعلة استحقاق الحد الحادث او بالعكس وايضا قوله واغاورد
 العالم انهم نظر لانه لا يلزم من ايرادهم هذا الاعتراض في الصفة
 الحادثة عدم ايرادهم في الصفة القديمة مع انهم قد اوردوه في
 الصفة القديمة في قوله لبعض المؤلفين الحد حده العالم بالكمالات
 الجزئيات اه خضري بالمعنى مع بعض زياده وقوله في اول القول

٢٠ وحاصل اعتراضه
 صح

قوله خضري بقية
 عبارة والعالم صفة
 ذاتية لا من جنس
 الانعام هو

ونقل اي في ذلك البعض الجواب بعد تقريره الاعتراض تأمل **قوله**
 لزيادة التملين اي من زيادة تمكين وتقريب الشبهة في ذهن السامع واما
 لو اضمحل لا فاداصل التملين لا من يادته وقال بعضهم ان اصل التملين
 حاصل اولاً من ال في قوله الحمد لله فانه مصرف اي فيقدر حصر المتبادر
 في الخبر وما قلناه اظهر **قوله** لم يحتج في حقها للاضمار الخ اي لانه لم يبال
 باظهار الحمد ولم يخف من الاعتراض عليه في الاظهار **قوله** لم يحتج
 لنا موسى الحضرة العلية اي لشرف الحضرة العلية **قوله** ليس من
 مقام بل لا اي لان الحمد ليس مقصوداً لذاته حتى يلائم بذكره
 واما المقصود ذات الله عن وجل خلاف ليلاي الخ وقوله او كراهة
 توالي الضميرين اعترضه المهرش بان لا توالي ضمير اي لوجود الفاصل
 وقد يراد بالتوالي التكرار ومع هذه الاسرادات لا يحصل التكرار
 بالاظهار من ذلك لان التكرار وقع بالضمير الثاني لا بالاول
 ولان وقع في مركزه فلا يحصل التكرار **قوله** حمل احدهما على القديم
 الخ اعترضه المهرش بان ان حمل الاول على القديم الى آخر عبارته
 لا يصح هذا المعنى ولعل عدم الصحة انه لا يلزم من كون الحمد
 الحادث الضعيف او الحمد الفعلي الضعيف الدلالة بالنسبة للمقالي
 حقيقياً او مستحقاً على اختلاف الاعراب بين كون الحمد القديم
 او المقالي الذين هما اعلى من مقابلهما مستحقاً لله لانه لا يلزم من
 استحقاق الضعيف استحقاق القوي وقول البيانيين اي الحقيقة
 والمجاز وقوله لا في الطرف اي طرف التراكيب في قولك الله كرم
 او نريد كرم ولا في الاسناد في التراكيب اي وقوله باعتبارهما هما
 اي المولى وغيره **قوله** عموم وجرى الخ قال المهرش افا يظهر في اسرار
 البلاغة ولا يظهر في وجوه البراعة لان بينهما عموم ومطلق الخ
 هذا لا يظهر الا لوجعل العام هو وجوه البراعة والخاص هو دلائل
 الاعجاز ولا يظهر ان بينهما عموم وخصوص وجرى لانها يجتمعان
 في

في الصحيح

في اسرار بلاغة بها الاعجاز فيقال لها وجوه براعات ودلائل اعجاز
 وليفرد وجوه البراعة في اسرار بلاغة ليس بها اعجاز او في الحسنات
 البريحية ويفرد دلائل الاعجاز في اشتقاق القر **قوله** الصحاح
 بفتح الصاد والمعنى القريب ان الشعر او المحبوب بين الصحاح من
 الجواهر هي اي العقود الذي هو شبه الجواهر العجيبة ويحتمل
 ان تكونية لكتاب الصحاح الذي هو مؤلف الشيخ الجوهري وقوله
 وتكملة الحسن ايضا هما وبناه الخ تكملة مبتدأ اول والاضاحها
 مبتدأ ثان ورويناها خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والمعنى
 القريب ان تكملة حسن المحبوب موضع تلك التكملة مروي ومنقول
 عن وجهك الانهره والمعنى البعيد ان تكملة الحسن تورث لكتاب
 والاضاحها تورث لكتاب آخر موضع تلك التكملة والانه هري
 مؤلف ذلك الايضاح هذا ويحتمل ان تلك التكملة تكملة الحسن
 مبتدأ والاضاحها خبر والضمير عائد على العقود وانما باعتبار ان استبان
 وقوله ورويناها جملة جارية وقوله عند الضرر عند اقل ما قص
 بمعنى صاروا آخر خبر وقوله على اس عامر منك على التعليل اي
 لاجل عامر منك الشبيه بالاس وهو اسم **قوله** والاظهر جريانه
 الخ قال بعضهم انما كان المنه لان التتمين اشراك كلمة معنى اخرى
 لتؤدي مؤداها وتؤدي لغيتها واذ استعملت الصلاة اذا
 اسندتها الى غير الله تعالى عطف الدعاء ولم ترد المعنى الاصلى و
 هو العطف فالتمين في مجاز اذا استعمل الكلى وهو الصلاة في
 هذا الجزئي من حيث الخصوص واذ استعملت الكلى في معناه
 الموصوع له وجزئي العطف كل منهما مراد لذاته فيكون من الجمع
 بين الحقيقة والمجاز وان استعملت الكلى في معناه الكلى فقط
 ولو خط في المعنى الجزئي كان حقيقة وان اسندت الصلاة الى الله
 تعالى فلا يظهر جريانه الخلاف في التتمين اذ العطف معناه

كله بدو
 الى انه

الحنو والتفقه والميل فلا يظهر إلا المجاز بان ارادة المعنى المجزئ
من حيث الخصوص هذا وفي هذا نظر فان العطف اذا كان معناه
الحنو والميل واستعمل في المجزئ كان ذلك المجزئ فيه الحنو والميل ايضا
فالظاهر في الكلام ان يقال ان الصلاة اذا سمت الى الله كان
كان معناه العطف والعطف بالنسبة لله معناه الاحسان او ارادته
فان جريا على ان استعمال الكلي في المجزئ حقيقة كان ذلك حقيقة
ايضا وان جريا على انه مجاز كان ذلك مجازا اذا علمت ذلك
تعلم ان الرحمة التي هي جزئ للعطف الذي استعمل فيها الصلاة
معناها الاحسان ولا يجوز في لفظ الصلاة من حيث استعمالها
في الرحمة بمعنى الاحسان وانما تكون مجازا اذا قلنا ان استعمال الكلي
في جزئيه مجازا خلافا للشيخ المحضري حيث جعل لفظ الصلاة المستعمل
في الرحمة بمعنى الاحسان مجازا ثم ان جريا على ان استعمال الكلي
في المجزئ مجازا يكون من بناء المجاز على المجاز **قوله** بل هو اخضر لمزيد
الشفق اما الصحاح فظنوا ما من تسهم فلتقيد به بالمتبعة بقول
والفواصل والعفائل لادها النعم والصفات الزائدة على غيرها
فيكون المراد منهم الاتقياء في الخضرة كلام فانظره **قوله** لا يثبت
يقدر وكان الخ كان وجه دلالة قد على المعنى غلبة دخولها
على الماضي وقال الشيخ المحضري لا دخل لقد في الدلالة على المعنى
قوله ولا يناسب قول بعض الخواشي الخ وقال الشيخ المحضري هذا
ان جعل المختلف عاما فان جعل خاصا من مادة الدلالة
جاء الاستعارة التبعيه **قوله** يحقق القاعدة ويثبتها الخ اي يثبتها
عند السامع ويثبتها اذراكها ليعبر ان لم يكن بخلاف الاستحضار فان
استدكارها هو حاصل عنده الا انه غفل عنه فلم يتخذ الجرئة فلم يحصل
الدور لان حاصل الدور يكون الشيء معروفا فاجمعه ولا في آن واحد
والظاهر ان ذلك لانه معروف والقاعدة مبهولة فاذا استقرت
الجزئيات

الجزئيات عرفت القاعدة منها وباستحضار تلك القاعدة تستحق الجزئيات
قوله هو خبر يبين من الاول بوحد من هذا ان توقف الشاهد على القاعدة
عند المتعلم الطالب توقف استحضار لا توقف استحصل والام يبين
من الاول واذا كان توقف استحضار فله كان قريبا من الاول ولم يكن
عينه قلت لان الاول مفرد من في شخص واحد كالمستبين وانهم
ليست خبرون القاعدة من الشواهد وليست خبرون الشواهد من القواعد
القواعد لكن يشك على هذا ان المتعلم لم يعرف حكم الجزئيات ولا
حتى يستحضرها من القاعدة قلت يمكن ان المتعلم يعلم الجزئيات
اولا بتعليم من المعلم ثم يستحضرها عند القيمة من القاعدة وتحتل
ان معنى كون الثاني قريبا من الاول ان استحضار الشواهد من القواعد
لا تكون الا من المتعلم فاجاب اولاً بان الجرئة مبهولة لان توقف
الشواهد على القواعد توقف استحضار اي ومن المدح ان هذا
لا يكون الا من المتعلم واجاب ثانياً بان توقف الشواهد على القواعد
انما يكون من المتعلم اي وتوقف الشاهد عنده انما يكون استحضار
فالاستحضار على كل ما هو من المتعلم لكن لاحظ في الجواب الاول تغير الاستحضار
والاستحضار وفي الثاني ان توقف الشاهد على القاعدة من المتعلم فيرجح
الجواب واحد **قوله** والاثبات بالقياس اي اثبات غير الشواهد المأخوذة
من القواعد بالقياس على الشواهد فالمراد بالقياس غير الشاهد على الشاهد
لكن بواسطة اخذ غير الشاهد من القاعدة المثبتة بالشاهد وقوله بالثبوت
اي ثبوت الشاهد في نفسه وثبوت غير الشاهد من القاعدة نظر القاعدة
في الشاهد وغير الشاهد تامل **قوله** جنح الى تعريض الخ اي جنح ذلك البعض
الناقل الى جنح الى تعريض القول بمجاز الاول على القول بوجود بشرط
وجود المفعول به قبل الفعل والى تعريض القول بعدم مجاز الاول
على القول بعدم اشتراط تقدم المفعول به على الفعل هذا وبيان
وجه ذلك التفريع ان من قال بشرط تقدم المفعول به يقول في قولك

اعطيت العطفية وضربت المفروق ونحو ذلك ان وصفي الشيء يكونه عطف
او مضروب بالتم توحيد قبل العامل فلم يوجد شرط المفعول به مع ان
نفره مفعول كانه فلا يصح ذلك الا ان جعل من باب مجاز الاول
حتى يكون المفعول انما يقع الفعل على ذات الشيء بقطع النظر عن وصفه
وذا ان الشيء متدبر على العامل فوجد شرط المفعول به والقول الآخر
القاتل بوزن الاسترطيقول لا يحتاج الى مجاز الاول بل يحل مفعول
به لان الوصف مفارقة لزم من الفعل ونحن نكتفي في المفعول به بالمقارنة
ولا يشترط تقديره هذا غاية توجيه التعرير لكن سرده المحض لانه لا يصح
التعريف بل كل من القولين يوجب هذا مفعول الله واما جعل قوله من باب
مجاز الاول فليس في آخر وهو دفع تحصيل الحاصل بكل من القولين
يكون كونه من باب مجاز الاول وعدمه فلا يصح التعرير وقد علمت من
علام المراسم انما يرضى على المحض في قوله ان كلا يرضى به مفعول الله ووجه
الاختلاف انما على القول بالاسترطيق نفي مفعول لا مطلقا **قوله** والقياس
مع الفارق فاسد اي لانه هذا يلزم قياس العرض وهو النزول
بالعرض وهو اللفظ بخلاف المقيس عليه **قوله** ولقد تغير بعض الناس
في هذا اي في اسناد النزول الى القرآن ووجه تحيره ان قال كيف يكون
الاسناد حقيقيا مع انه عرض فيقفى بحمد النطق فيلزم قيام العرض
بالعرض وقد رده **قوله** مع السامعة من اسامي الادب متعلق
بقوله الاول ان يقول محمد افضل الانبياء الخ اي الاول في القول
ذلك مع المتأخر من اسامي الادب تأمل **قوله** لا يخفى ان المعاني للفظ
استعاره حاصل هذا الكلام انما انحصارها من اضافة المدلول
للدال على معنى ان كلا معنى من المعاني يتم استعارات بل لفظ الجمع
على ان هذا اللفظ علم او اسم جنس لكل معنى فاعترض بان العلم او
اسم الجنس هو لفظ استعاره لا لفظ استعارات فرد عليه ان
لفظ استعارات جمع مراد منه اسما ثلاثة كل اسم لمعنى وليس للفظ

ان هذا اللفظ هو الدال على المعاني حتى يرد الاعتراض من من مقابلة الجمع
بالجمع وتشتت المعاني احاداً وليس من مقابلة الجمع بالمفرد حتى
يشت ذلك المفرد لكل معنى وايضا لفظ استعاره ليس مشتركاً لفظياً
بين المعاني بل مشتركاً معنوياً لمعنى كل واحد ذلك المعنى تحت افراد ذلك
الافراد لها اسما مخصوصة تأمل **قوله** يعني ان ضبطها الى اصل بالمفعول سائر
اي بهر حال لا حذر منه وفهمه **قوله** يصح لتعلقه بمجمل الاظهر انما متعلق
بذكره من حيث اصل المعاني اي لان المشتق منها ثبت له كذا واصل المعنى
هنا الحصول والذكر تأمل **قوله** مردود بافراد القرائن مع توقع الى الضمان
على عبارة المحض ان يقال ان القول بادرج الترتيب في تحقيق المعاني
لا يصح لان القرائن لم يدرجها في تحقيق المعاني بل افردها مع انها
اولى بالادراج فينبغي لتوقف تحقيق معنى الاستعاره على ما اذا لم يدرج ما
توقف عليه الاستعاره فالاولى بعد ادراج ما لا يتوقف عليه المعاني
وهو الترتيب هذا على ظاهر العبارة وكان بعضهم الصواب والقول بان
الدرج في الاقسام مردود الى الخ اقول لعل وجه الاصوبية ان الترتيب
لا يصح ادراجه في تحقيق المعاني لانه ليس من ذاتيات الاستعاره
وليس داخل في تعريفها فكيف يدرج فيه مع ان التحقيق يدرج التعريف
لكن يرد على هذا التصويب انه لا يصح مردد ذلك عليه بان مدرج في
الاقسام مع عدم بيان علة الادراج ورد تعليل انحصار بقوله مردود
الى لعل الجواب عن ذلك ورد ما اعترض به انحصار انها افراد القرائن
لتفصيل ما اجمله اقول في قوله وما يتعلق بها فنكتة الافراد في
القرائن تفصيل واجل وهذه العلة لا توجد في الترتيب فتأمل
قوله سري الحال تقدم رجلا الخ ائلا شبه الحال بالسان متردد
بجامع السقيس في كل وحذف المشبه به ودرج اليه بشي من لوازم
وهو تقدم رجلا الخ ثم يقال اخذ الوهم بخرع ان الحال تغزيم رجل
وتأخير آخرى ثم شبه المتخيل بالمتحقق ثم استعمل الخ **قوله** سخن الفناء

قوله

وهو ان يفتقر سره ان يقال شبه الضرب بالقتل بجامع شدة الالام
 في كل ثم استعمل القتل للضرب واشتق من القتل بمعنى الضرب قاتل بمعنى
 ضارب ثم حذفه ومنه اليه شئ من لوازمه وهو السفل فهو تخيل والدم
 ترشح **قوله** والتمثيلية خوفا من حق عليه كلمة العذاب فتعبر به ان يقال
 شبه حال من حقت عليه كلمة العذاب بحال من دخل النار يتشبه بها
 في انفس ثم حذف الالفاظ الدالة على حال المشبه بها وتلك الالفاظ
 مثل ان يقال ان من دخل النار يعزب بمقامع من حديد ويشرب الحميم
 وياكل الزقوم ويعذب بطبقات من انواع العذاب الى غير ذلك ودرر
 اليه شئ من لوازمه وهو الانقاذ من قوله افانت تنقذ من في الناس
 ومن في النار عناية عن حقت عليه كلمة العذاب واغا وصفه بكونه
 في النار لما استحق ما كان فيها فهو اظهر من في محل الاضمار لان المقى
 افانت تنقذ **قوله** في العلاقة الكلية اي بين المجموع والخط الذي هو
 المراداه قوله وان اردت بهما وبالفرد المراد بالفرد ان المذكر
 في قوله فنظمت في الدعاء الداعي وان اردت بالفرد العاني وبالقول
 الالفاظ هذا الاحتمال هو المراد واما باقي الاحتمالات فهي احتمالات
 عقلية تأمل **قوله** الجاز في اللغة اي لان معناه التقدي والانتقال
قوله والجاز اللغوي لانه الكلمة التي **قوله** الجزئية في رسالة الصبان في السبل
 نقل عن الناصر اللغوي نقله سعد الدين انه شرط في علاقة الكلية والجزئية
 كون الكل مرئيا من الاجزات لبيان حقيقيا كما في السرر لا اعتبارا بياها ويؤخذ
 منه رد ما هنا **قوله** واما حمله على الكلمة فتدرك يعني ان الفرق بين
 النقل من المصدر والنقل من اسم المكان ان المصدر لم يبق بعد النقل فحلا
 اسم المكان واما حمله على المكان الكلمة فتدرك سواء كان منقولاً من
 هذا او من طراز **قوله** ان علم التسمية لا يقتضي التسمية لانها حكم مركبة
 لا مصححة كما في الاوصاف نعم تطلق عليها بالمعنى الكلية اي بالمعنى
 الاشتغافى بقطع النظر عن الاصطلاح فيطلق على الحقيقة انها جازية

في هذه العقدة الاولى

المتعلقة

بما هو من الهاشمية

بمعنى

بمعنى انها طريق لخصور معناها فيراد من الجازية المعنى الكلية وهو المراد منه
 خصور معناها سواء وصنع له **قوله** ولا يشتمل الجواز لا يشتمل الرسمية
 جواز ان يكون هناك امور ذاتية وهذه الامور المذكورة عن صنية لان
 الجرم بالسمية لا يفرق من الجرم بالعرفانية **قوله** لا يحسن القول بانه الجازي
 لان المتبادر ان التعريف من غير حذف **قوله** فالحق اليه حاصله التاختار
 ان التالو وحدة لكن لم تؤخذ في التعريف من حيث الصافي الافراد بها
 بل من حيث الصافي الجازية المفرد بها فالوحدة راجعة الى الماهية
 بمعنى ان الماهية لا تعدد فيها فهي امر كلي لا افراد فهي وحدتية
 لا وحدة شخصية فتقوله ملاحظ معناه في حد ذاته اي بقطع النظر
 عن الصافي الافراد بها فلا ينافي الصافي الماهية بها تأمل **قوله** كل
 سبب اي دال سبب **قوله** وان احتمل غاية لقوله ثم وضعه نوعي اي
 فالحق ان وضعه نوعي وان احتمل ان وضعه شخصي في بعض
 التراكيب والاعتبار بذلك الاحتمال **قوله** بالتاويل وهو ادعاء ان
 المشبه فرد من افراد المشبه به **قوله** والمهور ان حقيقة من حيث حقيقة
 الخ اي انه حقيقة ان استعمل ملاحظا فيه تحقق الكلية في الجزئية وجاز
 ان استعمل في تركيب آخر من حيث الخصوص وقوله لما ان الكلية تحليل
 لقوله جازي فالعلاقة الجزئية وقوله واغا اضيف واراد على قوله
 لا موجود اي واذا كان ليس موجودا في صفة فكيف اضيف اليه
 اي نسب وقيل كلي وقوله اول الاطلاق والتقييد عطف على قوله لما
 ان الخ وقوله لم يشابه الفرد لما في الذهن الخ بان يقال شبه الجزئية بالامر
 الكلي المتعقل في الذهن بجامع الجوانب والناطقة واستعمل اسم المشبه
 للشيء به **قوله** وينبغي انه ليس حصر اي قولهم الكلي وضع لاجل استعماله
 في الجزئية ليس حصر اي فالمراد على انه وضع لان يستعمل في الجزئية
 كما انه وضع لان يستعمل في غيره ويكون اقتصارهم على ذكر المتوهم
قوله لطبيعي مثل الانسان حيوان فاطق ولا ينافي ما قيل اي اذا

قوله

على المراد منه أي من ذلك اللفظ **قوله** ويجعل الحاصلة أنه يحتمل
أن يقال إن المجازات الواقعة في كلام الشاعر بلا قرينة كما يدعي
أهل الأصول يدعي أهل البيان أن فيها قرينة وجعل الخلاف بينهما
حقيقتي **قوله** منه امتناع الجمع إلى أي من أجل اشتراط المنع من إرادة
المعنى الحقيقي فيشتاق القول باعتناع الجمع إلى وقوله وحدها وهذا
لا ينافي أنه يجمع مع المجاز **قوله** وعليها ما يتفرع الغليب أما وجه التفرع
على الجمع بين الحقيقة والمجاز أن يقال إن شبه الرجل الشجاع بالأسد
ويجوز أنه فرد من أفراد فيستحق أن يطلق عليه لفظ أسد
فتقول رأيت أسدين أي أسدا هو حيوان ففترس وأسدا هو
رجل شجاع وأما وجه تفرعه على عموم المجاز مع أنه يصح أن تقول
رأيت الأسد أي المجترئ فيمثل الحقيقة والمجاز أنه قد يعبر بلفظ
التشبيه نكرة فإذا قلت رأيت أسدا أي مجترئا لا يصح الحقيقة
والمجاز لأن النكرة في سياق الإثبات لا تعم فتقول رأيت أسدين
أي مجترئين أن قلت هذه النكرة لأنها في عند القارئ لأن
المعرفة تعم قلت نعم إلا أن التشبيه نص في المراد **قوله** ما على أنها مجاز
فداخله لأن قرينته ما نعتة إلا أنها نوع من أنواع المجاز مخصوص
بأن يقال هي لفظ المزوم الذي ليس بكنية ولا جزئية إلى آخر
العلاقات المراد منه اللازم فيقال إنه مجاز وكنائية وكل تشابه
مجاز ولا عكس وقوله أو حقيقة أي عند السكاكي فإنها عنده اسم
لازم المستعمل فيه لينقل منه إلى المزوم المراد **قوله** لأن الرجل
حقيقته تنافي السبعية أي الرجل المستعمل فيه اللفظ الآن لا يمكن
اجتماعه في مكان واحد مع السبع وقوله ولا يخفى أن هذه راحة
جمع لا راجع لقوله وهو الأخبار بما في الكناية وقوله وإنه يتوقف
على أن المصنف المجازي وأما منافي الحقيقة رده إلى الخلف
بأن المناقات ليست في المعاني كما فهمه المحقق بل التناهي بين كون اللفظ
حقيقة

حقيقة وبين كونه مجازا لأن قرينته مانعة من الحقيقة **قوله** وإن
جمع أي جمع بين القولين **قوله** من مجرد الإضافات أي الإضافات المجردة
عن الصفة **قوله** وهو استعاره الخ لأن علاقة الاستعارة المشابهة أعز
أن تكون في الصورة أو في المعنى وقوله وخلافه من جعله مجازا
منه لا أي فجعل المشابهة الصورية من علاقات المجاز المرسل **قوله**
الصورية لأنه يلزم من تعقل أحد المصنفين الضد الآخر فهو من إطلاق
اسم المزوم على اللازم ذهنا **قوله** لتزلية وذلك لأن إطلاق الضد
على الضد لتزلية منزلة المناسب فتترك الحيان منزلة الشجاع فتجعل
شجاعا مشبها بالأسد وقوله والاستعارة تملحظة الأظهر أن يقول
والاستعارة تركمية ليناسب ما قبله أو يقول أولا والحق أنها
التمليح ليناسب ما بعده ويمكن أن يجاب بأن التمليح حاصل مطلقا
ولو قصد الاستعمال للتركيم **قوله** البديهة أي المبدا عنه أي كون
الحقيقتي المعنى المبدا عنه ويجوز عكسه كما في قوله تعالى واجعل
لنسان صدق في الآخرين **قوله** إطلاق المدلول على الدال أي كما في قوله
هذا اللفظ كل أو جزئي وكذا العكس كما في قولك هذا المعنى مفرد أو
مركب **قوله** وقد تكون مركبة أي من سبب وسبب **قوله** ولا يخفى أن أهل
السمية هذا اعتراض منه على **قوله** بحيث لو صرح به لكان مستعملا
أي لتوفر العلاقة والقرينة بخلاف الحقيقة وقوله في الحروب لغامة
أي جبان يشبه بالغامة وقوله أي بوالك شبه البوال بالاغربة
استعارة تصريحية أصلية **قوله** فإن الانتشار وعموم الوضوح أي فإن
انتشار المفرد المدلول وعموم الوضوح بسبب عموم الالته وهي الماهية
فإنها آلة للوضوح المفرد المنتشر في الأدمج والمعنى أنه يكفي
انتشار الخ وهو كان الموضوع له شخصيا فإن الأقسام أربعة عموم الوضوح
وتشخص الموضوع له لكن لا على وجه التعيين عند الواضحة وعلى
وهو أن يكون الوضوح خاصا والموضوع له عاما لكنه غير متناهي وعموم الوضوح الوضوح

وخصوصا الاثنين فتخلص ان المتأنيات في الاستغفار اثنتان عموم الاثنين و
عموم الموضع مع خصوص الموضوع له فاذا كان العموم فيها يكون المشبه به
فرد اخر اذ الكل حتى يجعل المشبه به من افراد الكلي واذا كان الموضع
عاما والموضوع له خاصا يكون المشبه به الفعلا المنتزعا في المنزه من حيث صدق
على كثيرين ويكون المشبه به في اسم الاشارة فردا من افراد المشار اليه من حيث
عدم تعيينه عند الوضوح هو من الهاس ومن ياد **قوله** فاطلاق من يد على جزئ
كقولك ضربت من يد ادا ضربت وجهه **قوله** فقد مر الكلام في انها
حقيقة الى اي عند الالتفات **قوله** ليقيل بها الخ ليقيل بدعوى الاتحادي
في التجني اي مع انه لم يقل بها **قوله** على انها ان كانت الخ من جملة كلامه **قوله**
قوله وهو توسيع دائرة من كلام المحقق رد على عبد الحكيم خلافا للمحقق
في جعله انه رد ذلك كلام السيد **قوله** ثم من اين الكذب الخ لم يبطل كونه
بوضع جديد لظهور بطلانها **قوله** واما الاكتفاء بها رد على قول عبد الحكيم
فكفت ليقيل بها الخ **قوله** فمناقشة السيد في القوم **قوله** على ان التاويل
للاستعارة بعد التشبيه رد المحضري بان الاولى سبق التاويل لتكون
على نفس حقيقة الاستعارة **قوله** لا يصلح عرضا للبليخ اي لغوات
الدلالة على الصافه بالكرم **قوله** على انها خرج اللفظ عن موقع العلم
اي لانه يصير امر كليا لانه يصدق على كل معنى بهذا اللفظ في
وهذا اهل مع ما قاله بعد لانه كذا يصير امر كليا حتى بالتاويل
بالوصفية الا ان يجابه بان التاويل بالمسمى يكون عاما لفظا ومعنى
باعتبار انه يصدق ويحمل جملا فعليا على الاشخاص التي سميت بهذا الاسم
بالفعل وتجرى المدلول في عن الصافه بالوجود لان الاسم يصدق على من
الصف بالوجود وغيره بخلاف التاويل بالوصفية فانه قاصر على من الصف
بالوجود وهذا هو الموضوع له باعتبار الخارج فان لفظ حاتم موضوع للذات المنة
التي هي الواقعة متصفة بالوجود وان كان بعد التاويل يصار من كليا الا انه مختص بالخارج
على المعنى الموضوع له بخلاف المسمى بهذا اللفظ فانه ليس مختصا بالخارج على المعنى
الموضوع

الموضوع له فقول بعد بخلاف الوصفية فقامر على المسمى الاصل اصابة اي
باعتبار الخارج فانه لم يتصف بهذا الموضوع في الخارج الا هذا الشخص
المعين وقول المسمى الاصل اخترا من المسمى الخارج من مجرد ادعاء دخول
المشبه في افراد المشبه به وقول اصابة اخترا من المسمى بهذا التاويل
قبل ادعاء دخول المشبه في افراد المشبه به فالمسمى ثلاثة مسمى اصيل
اصالة وهو المعنى الموضوع له اللفظ اولاد ومسمى اصيل لا اصالة وهو
المجموع بعد التاويل وقبل الادعاء ومسمى غير اصيل وهو المفهوم
بعد الادعاء **قوله** فخصه من اسم الافعال تغير بالاستعارة في ان يقال
شبه طلب عدم الاشارة من الاخرس مثلا بطلب السكوت بجامع هذا
الافادة في كل ثم استقيس اللفظ الى على طلب السكوت وهو صفة
يطلب عدم الاشارة والعربية حاله **قوله** لمصادر حقيقة او مقدرة
الظم من عبارات الى المراد بالمصادر المحققة مصادر اسم الفعل المشتق
خو نزل ودرارك وسراده بالمقدرة ان يقدر الاسم الفعل الذي ليس
مشتقا نحو هيئات وصفه مصدر ويحمل ان المراد بالمقدرة في اسم
الفعل غير المشتق مصدر فعله المراد في كذا يؤخذ من قوله تايلفة
لاستعارة البعد الحسي الخ وهذا هو اللفظ **قوله** وذكر اليه السكالي الخ
فيه نظر لانه ليس صائحا فيه كما قاله المرحوم الا ان يقال انه لما تكلم على
المضمار من حيث انه يصدق عليها كلام اللين انها اسماء غير مشتقة فتكون
اصولية جرة التظيم عليها من حيثية اخرى وهي انها اهل هي حقيقة او حجاز
قوله ورد الى الاشكال اي لان محله اذا لم يكن بين الحسنى والفصل عموم
وخصوص من وجه والافترج من كل ما دخل في الاخر بجهته عمومه فان الاسم
وغير ما اشتق بجهتان في مثل اسد وينفرد الاسم في المشتق وغير المشتق
في الفعل والحرف هكذا قال بعضهم وكذا قال المرحوم وفيه نظر لان غير مشتق
لم يدخل فيه الفعل لانه مشتق فكيف يدخل فيه ثم هو ظم بالنسبة للحرف الا
ان يكون مراد هذا القائل ان المجموع يصدق عليه ان غير مشتق لكنه لا يجد

ويقال ان قول المحقق ورد اي هذا الاشكال يقطع النظر عما نحن فيه
او يقال ورد هذا الاشكال لاننا نمنع ان جنس بل هو فصل فنخرج به
ما دخل في الجنس وهو المستعار في قول الماتن ان كان المستعار في ذلك هذا
بعيد **قوله** لا مفهوم الا تم وهو ما ينبغي عليه غيره والا كان من نسبة الاخص
الى الاعم **قوله** يثبت على المصدر كيدرو ويرع انه الاظهر في تقرير الاستعار
في هذا ان جرينا على عذهب الجمهور ان يقال شبه الذهاب بالترك يراجع
الى اعراض في كل واستعير الترك للذهاب واشتق منه ترك بمعنى يذهب
ثم اني يبدع للمفرد له وكذا يقال في نعم وبس وقوله استعار في المصدر
ان كان مراده بالمصدرين اللفظين يكون الكلام على حذف مضاف اي
استعار في احد المصدرين لدلول الآخر وان كان المراد المعنى يكون
المراد في ذال احدهما للآخر **قوله** صحة اي صحة المجاز بلا قرينة وقوله مع
صحة اما على كلام المتقدمين الذين يجعلون اللام في التعريف لام الاجل
او على طريقة المتأخرين اذا استعمل الكل في الجزئي من حيث تحقيق **قوله**
فليس جرد كونه الشيء من الامور النسبية معرجه على قوله ان لموضع من حيث
ذاته وعلى قوله ان الكل لا يجعل الاله لان المراد لا يجعل الاله لشيئين
جنبيين واما جعل نسبة بين شيئين كليين فلا مانع منه فان الابد
مثلا نسبة بين مطلق مبتدا ومبتدأ منه **قوله** اهلا اعترت التبعية
للجزئي الى اي تبعية الجزء من حيث كونه الاله للجزئي من حيث ذاته وقوله فيما
تقدم مع امكان تبعية مجموع المادة متعلق بقوله يفيد ذلك اي مع اننا
يمكننا القياس على كلامه وقوله نعم استدراك على قوله استعار بالتبع
لاننا ربما يتوهم ان التابع ليس موضوعا فافاد ان تلك التبعية تقتضي
الوضع لان التابع للموضوع هو موضوع **قوله** فصفته غير مستقلة وهي النسبة
واما كانت غير مستقلة لانها الاله لتعرف حال الغير وهو الحدث والفاعل
ولما كانا حدثا في النسبة وهو الفاعل غير مفهوم من لفظ الفعل تنفق
العلماء على انه غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل مثلا لما كان الطرفان

فيه

فيه وهما الحدث والذات مفهومي منه قال بعض القائلين العالم كالسعدان
مستقل بالمفهومية واعلم ان النسبة مدلوله لهيئة الفعل مع مادته **قوله**
فلذا انتقد المتأخرين في التعليق اي التعليق يكون غير قاصر الذات
واقصر على انتقاد هذا التعليق لانه هو الذي وقع له وان كان غير قائل
بتعليق الشئ الاضطراري بالذات لثلاثة فاختاروا واحدا منها وهو
ما اشهر اليه فيما تقدم ووجهه بان المشتق دال على ذات وحدث
والا حداثته هي المقصودة بالذات فالاولى الانتفاعات اليها وجريان
التشبيه والاستعار في ذالها وهو المصدر **قوله** ثم استدلوا بوجه
بما قالوه الى محط الاستناد قوله فان الارادة سبب للقراءة فان هذا
التعليق يفهم منه ان القراءة اطلقت على الارادة مجازا من سلاسلها
ثم اشتق منه قرأت بمعنى اراد **قوله** ناقضه الضمان لا مكانه في الغامض
ان هذا الدليل ليس قطعا لاحتمال انه بيان لوجه التجوز في الفعل
ليحذف ان المجاز وقع في هذا الفعل باعتبار مادته في الحدث وليس
التجوز فيه باعتبار الهيئته للزمان حتى يكون قرأت بمعنى تقرأ **قوله**
في الهيئة السابقة اي التي سبقت في الاستعار في نحو التي امر الله **قوله**
باعتبار الاطلاق والتقييد المظن انه على التقديم والتأخير اي باعتبار
التقييد في الاطلاق وكليهما جريانه على اعتبار المنقول عنه والمنقول
اليه فان لفظ الفعل الماضي موضوع للزمان المقيد بكونه هاضم ثم نقل
الى مطلق من من ثم استعمل في الزمان المستقل باعتبار تحقق المطلق
فيه ويحتمل انه ناظر للمنقول عنه فقط ويكون فيه المجاز على المجاز لان
نقل من المقيد الى مطلق من من ثم نقل من المطلق الى الزمان المستقل وعلى
كل اعتبار الحق فيها تقدم وتأخير كما سبق **قوله** وهو صحيح ايضا اي فيكون
فيه مجاز الاول ايضا **قوله** محط الارادة على تقييد الاثر على هذا الاحتمال
الاول يكون المقصود من الفرق بين المحقق في الحس والمحقق في العقل
وعلى الاحتمال الثاني يكون المقصود التفرقة بين الاولين والمخيل ههنا

السقائل على هذا الاحتمال الثاني يكون المنظر والباطل المعطوف والمعطوف
 عليه معا خلافا على الاول وتوهم ويجعل معهودا في وقت معنى معلوم معهود
قوله بالمقتضية اي مستلزجة وقوله كما يشترط اليه قول المتن
 المدلول اي لثبوت الدال يلزم المدلول **قوله** فيرد ويراي ان
 اعتبر ان الثبوت الثاني مثلا اعتبار لم يثبت وهو يثبت
 الاعتبار الاول **قوله** على ان لا يخرج عن اشكال الواسطة اي اشكال
 هو الواسطة او الاشكال الاتي على القول بالواسطة وهو ان يلزم
 عليهم ان الشيء ليس موجودا ولا معدوما ولا يصح ثبوت صفة خاصة
 المراد على الفارقين بين ثبوت الحال ونبوت الاعتبار ان الحال
 ثبوت في محل فكان اقول فلذلك نفي لثبوت القول بالواسطة و
 الاعتبار ثبوت في غير محل فزاد عليهم بانه يلزم صفة بلا موصوف **قوله**
 لا يتناء الذين هذا جواب عما يقال ان القواعد عبارة عن التقضايا
 الكلية وليست مدلولات القواعد قضايا كلية وحاصل الجواب ان المراد
 هنا بالقواعد الاحكام الشرعية وجعلها قواعد باعتبار اعتبار الدين
 عليها فالمراد بالقواعد اللغوية لا الاصطلاحية ويكون ذلك من بناء
 الحكم على جزئيه كبنية الاسلام على خمس فهذا هو الجواب الذي اشار
 اليه المصنف بقوله فيحتاج الى الجواب او يقال ان مدلول القرآن راجع لمقتضيات
 كلية **قوله** ينفى التوهم الكاذب حاصل الجواب الاول انه جرى على طريقة
 السنية الذين لا يثبتون قوى اخرى غير العقل وهو ان المراد بالتوهم التوهم
 الكاذب الذي هو صفة العقل فان العقل تارة يختلط فيسمى وحما
 كاذبا فيسمى عقلا صادقا مع كون كل بيتا واحدا والمراد بالعقل الصادق
 العقل لاجل صحة المقابلة والجواب الثاني **قوله** في كل قسم قوة حاصله ان
 التجويف الاول الذي في مقدم الدماغ فيه الحس المشترك والحياة و
 التجويف الوسط فيه المتصورة والواحدة والثالث فيه خزانة الواحدة وهي الحافظة
 وقسم خارج لاجل النزلات تامل فانه لا ينهم الا بذلك **قوله** صفا القلب
 عن

او تارة لا يختلط
 مع

عن سلمى الخ اخبار من بانه ترك ما عليه من الغنى والهيالك وقوله
 واقصر باطله قال بعضهم اي واقصر عن باطله اي اقصر القلب وترك
 الباطل او هو على ظاهره **قوله** ان الباطل اقصر وذهب وقوله وعرض افراس
 الصباور واحله افراس ياذب فاعل عرض والمضى ان الاخرى عرضت
 وتركيت وقوله على قاعدة الملكية اي بان شبه القلب بالعرض من الافراض
 كالحج مثلا ثم حذف ونرى ان الية بشي من لوازمه وهو الافراس ثم جرى
 الاحتمالات في الافراس وكذا يقال فيما بعد **قوله** والزهوان غطى على دواعي
 غطى تغيير كميل القلب والمظهر الى المحبوبة مثلا وقوله والالات
 كالقود وعلى هذا المشبه محقق عقلا وقوله كالاسباب كالمالك
 والاعوان الذين يميلون الى المحبوبة الى المحس وعلى هذا المشبه محقق
 حسا **قوله** كان الاول بنا الاعراض الخ هذا تعرض عن هذا لان يونس
 اي كان الاول له **قوله** فانظر لعبد الله الخ اي فان اذا اطلقت عبد الله
 من حيث الاشتقاق من العبودية كان اخبارا بالوصف الواقع
 واذ اطلق عليه من حيث التسمية كان املا فاعليه باعتبار دلالة
 على الذات **قوله** ما قرنته حاله اي القرينة المصينة حاله **قوله** واعتبار
 محاسن الاول اي حتى يحتاج الى التقييد بالزيادة بالنظر للمقرينة
 المانعة **قوله** وما وصل اليه اي ما وصل الى الشيء **قوله** على ان فيه اعطاء
 الشيء اي مع ان فيه اعطاء الشيء فيكون فيه المبالغة البيانية من زيادة على
 المبالغة الغوية وهي الكثرة **قوله** مع انه من يد الخ قصده بذلك التورث
 على ان بانه كما ان لا يصح المبالغة الاصطلاحية لا يصح كون من المبالغة
 للنزوم اسر من الاول ان بالغ الذي هو مصدر المبالغة من زيد ولا يصح افعال
 المقتضيل منه والثاني انه يلزم عليه اسناد المبالغة للشيء وحسبها
 الاسناد للشخص فانه حق ان يقال بولع فيه لا بالغ فهو لا يبلغ نفي
 الاسناد بخبره من الالهاس **قوله** من بلغ بلاغ من باب طرف **قوله** ولا يخفى
 بعد هذا اي لا يخفى ان البلاغ لا يبعد عن عدم ذلك وهذا ما راجع للشيء

فقط **قال** ان الجوانب في موضوع واحد كالآية وهو قول واعتصموا بحبل
الله فانه نصب جوانب كونه حقيقة او مجاز مع كون الموضوع وهو تركيب
الآية شيئا واحدا **وقال** في القول الجواب عن سؤال هذا التجويز لا يصير بانه
ان وجدت قرينة **القرينة** بان ما آل له المعنى يعني انه بعد ما شبه الوثوق بالاعتقاد
واستقرار الاعتقاد لم يتم التيقن من اعتصموا بمعنى تقوا ثم سلط على بحبل الله
كان المعنى تقوا بعد الله وليس المستعار لم تقوا بعد الله حتى يلزم تجريد
اعتصموا عن بعض معانيه وهو عهد الله او تأكيد العهد الذي في ضمن اعتصموا
بحبل الله الذي معناه العهد **وقال** فيما سبق من حيث ان المقصد الاصل هو
وصف المشبه الى معنى ان الاظفار في قولك اظفار المينة وان استعيرت الى
الاظفار الخيلة هي بحسب وصفها الاصل وصف السبع في من علامات
المشبه به وان استعيرت الى ملامح المشبه فلا اعتبار بذلك الاستعارة **وقال**
هنا وتكثر الاحتمالات الى حاصل ان يقال ان المشبه به ان يكون المستعار
او مجاز الملامح المستعار له او لا سر لغيرها فلهذا ارجح حقيقة هذه خمس
وكناية عن الملامح او المشترك فلهذا سبع وفي التجريد سبع ايضا تضرب في سبعة
الترتيب تسع واربعين اذ من الاثر **وقال** بالركب المتجوز في احد جزئي نحو
قولك رابت اسد في الحمام **وقال** مطلق الملاحظة الى لانها جينية تقييد والتد
ملاحظة **وقال** لما مر من ذلك اي عرض لم الشا في بين العبارتين وتكرارها
تتافيا بعد اتيانه بالجملة الثانية ايضا وقوله يقول وليس كناية الى متعلق بقوله
غير العبارتين وقوله لانه ليس كل في جملة كلام الش في النسخة الغير بها وقوله
وتنه افي الكناية الى هذا اعتراض من المحقق على النسخة الثانية بعد اعتراضه اولا
على النسخة الاولى لكن الاعتراض يختلف فالاعتراض على النسخة الثانية من
وجهين الاول انه يفيد ان المعنى الحقيقي في الكناية دام مقصود مع انه ليس
كذلك الثاني كيف يصح جعل المثال الاول كناية مع منعه الكناية في البيت
ويلزم عليه التحاكم فاما ان تقع الكناية فيهما او تمتع جزيا **وقال** شبه هيئات
هي اقسام الخ كلام المص صرح في ان الملك في قول اخبر حق عليه كلمة العذاب
فما شرط لا في الجواب بدليل جعل من في قوله من في النار اظهر في جعل الاضمار
فالحق

فالحق ان الملك في الشرط والتصريح في الجواب كما قال المص في آخره وان كان
اول كلامه غير ذلك كلام المص في تقريره **وقال** كلفني مجر هذا العدد اي النفي
يكون وجه الشبه هيئة منزعة من متعدد وكون وجه المشبه والمشبه
به هيئة كذلك وان لم يذكر في التركيب الفاظ تدل على تلك الاخر المتعددة
التي نزع منها الهيئة والحاصل ان العدد السيد اتفقا على انه لا بد ان
يكون المشبه هيئة والمشبه به كذلك ووجه الشبه كذلك ثم اختلفا في حال
العمل لا يشترط في تلك الهيئة ان تكون مقصودة من اللفظ وان تكون
هي المشبه اولا بل تامة تكون كذلك كما في قوله الى اسراك تقدم رجلا الى وتارة
لا تكون كذلك بل يكون المشبه قصدا مفردا او المشبه به كذلك لكن يلزم لكل
من المفردين هيئة تكون احدهما مشبهة بالآخرى لزمها بانه يلزم من تشبيه
الملزوم تشبيه الاثر فيصدق عليه انه شبه هيئة هيئة وذلك كما في الآية
الآية فانه شبه الالتصاف بالمواع الهدي اي التوافق مطلق متصفين بانواع
الهدي بمطلق استعلاء ويلزم كلاما من المعنيين هيئة تكون مشبهة احدهما
بالآخرى وهي المقصودة في ذاتها المشبه وان لم تكن مقصودة من اللفظ
من حيث كونها مدلولة بل من حيث كونها لازمة للمدلول وتأتي **وقال** في
التشبيه من الكليات الى الجزئيات ثم تستعار على من استقلال خاص
الى التوافق مرتين خاصين بانواع الهدي فتصير الاستعارة بعبارة
تمثيلية لترتيب طرفيها الزوما بعبارة تجريبها في معنى الحرف بعد جريانها
في المطلق واما السيد فاشترط كون المشبه هيئة مقصودة من اللفظ
مدلولة له بالذات داغا فلم يجعلها تكون المشبه اولا مفردا يتبعه
هيئة فلم يجعل المشبه في الآية الالتصاف بالمواع الهدي والمشبه به
الاستعلاء بل المشبه هيئة مقصودة اولا والمشبه به كذلك ولا بد ان تدل
اللفظ الدال على اجز المتعددة التي توخذ منها الهيئة المشبه به بالآية
يلزم من ذكر الالفاظ الدالة على الاخر اذكر الالفاظ الدالة على الهيئة
لانه يلزم من ذكره ذكر الالفصل ذكر دال الجوع وقد نص على ان التركيب

لكون معنى هذا البعض هو الاعم وبليز منه الاستعلاء والآخر وذلك
 كعلى في الآية فان معناها الاستعلاء وهو اهم من الرواحل المروية
 والزوات الركبة لانه يلزم من الاستعلاء مستعل ومستعلى عليه
 واد اعلمت طريقة العدد فقول الحق على طريقة فتشبه هيئة المؤمنين
 في الصافهم الخ اي الهيئة النابتة اللازمة للاتصاف في مشبهة
 تبع المفرد كما علمت اولاً وقوله في الصافهم هو من طرف اللازم
 في الملة ومركباياتي بمعنى تحققة بها لان اللازم يتحقق بالملزوم
فكون التشبيه مركبا اي لتركيب طرفيه لان الهيئة مجتمعة من
 متعدد وقوله في مجلس يترك هو ملك كان في زمن السعد
 السيد قولك لكن ما خذه من متعدد الخ هذا يفيد ان معنى الحرف
 ما خوذ من متعدد مع الضلوع المتعدد فيكون ما خوذ منه
 ويجاب بان قوله هنا لكن ما خذه من متعدد ذى لكن ما خذ الهيئة
 اللازمة له من متعدد لانه اذا كانت الاجزا المنترعة منها الهيئة
 لازمة المعف المفرد كانت الهيئة المنترعة لازمة له اي
 والسيد لم يفهم مقصود السعد في قوله ما خذه من متعدد فان
 بظاهرها واعتراض عليه **قوله** لا يخالف من اعتبار هيئة اشياء
 الخ ظاهر هذا ان الهيئة تصير اولاً مع ان سياتى ان التشبه اولاً هو
 المفرد الا ان يجاب بان الهيئة تعتبر في النفس اولاً من غير نظر
 مشبه او مشبه بها ثم يلحظ المفرد قصدا في التشبيه فتتبعه هي اي
 في التشبيه او ان المعنى انها هي في النفس قصدا مشبه بها في معتبر
 اولاً في النفس ثم يلاحظ المفرد في تشبه بالمفرد وينقل اللفظ الدال
 على احد المفردين للآخر لاجل ان يتوصل بذلك للدلالة على الهيئة
 بالزوم كما تقدمت من حيث ذاتها مقصودة اولاً ومن حيث الدلالة
 عليها بآل المفرد مقصودة تبعا وبالزوم فتكون الهيئة هي المقصودة
 بالتشبيه ولعل هذا هو الحق وقوله مضافا اليها اي مضافا اليها من تشبه
 الملزوم وللان مرر المعنى ان الشخص لا حظ ان هذا المعنى ملزوم لملك
 الهيئة

ان سياتى له

الهيئة **قوله** واما الشيخ عصام الدين الخ كلامه في مطلق الاستعلاء بتشبيه
قوله فلمعنى غير قصد الاتفاق اي مع كون العلة في تأويل الحكمين الكمال
 مادة الاتفاق لا تعدد القائل الذي تدعيه فان الشيخ ليس كلامه
 فيه اهم من الهاشمي **قوله** الروية اي الفكر **قوله** قال بعض الناس ومعنى
 الواو وهذا الاعتراض في الحقيقة قريب من الاول الا ان علمته
 غير علة الاول فذكره الحق لرد علمته كما رد علة الاول الا ان هذا
 ما يفهم منه انه تأخر بكون الاسناد هنا حقيقيا ان في التوافق
 بالتقابل او مجازيا ان فسخ بالموافق في الروية بدليل قوله سواء
 كان حقيقيا الخ لكن اذا كان جاعلا او بمعنى الواو لا يكون مقرا
 بكون الفاعل حقيقيا هنا الا ان يقال هذا يؤخذ من ظاهر عبارته
 في الاعتراض حيث يحتمل بقوله سواء الخ الا ان يقال هذا انهم في الفاعل
 لذاته لا بخصوص ما هنا **قوله** في جواز تانيث الفعل الخ اي فيما اذا
 كان المسند اليه مجازيا التانيث اي وجوب تانيث الفعل اي فيما
 اذا كان المسند اليه حقيقيا التانيث **قوله** هو موصوفاً التانيث الحقيقي
 الخ اي فقوله لان الفرق الى قوله بين الحقيقي والمجازي اقل هو
 الخ خروج عن موضوع ما تعرضوا له وهو الفاعل الذي تانيثه حقيقة
 والذي تانيثه مجازي لا الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي
 فانه قد يكون تانيث الفاعل حقيقيا بان يكون مدلوله ذا جزئ مع
 كونه فاعلا مجازيا فهذا يكون وذلك آخر **قوله** انما لا يسبق
 نظرهم اليها من **قوله** لانه في الواقع من اهلها يؤخذ من هذا ان
 المدار على تعدد الفاعل في الحقيقة سواء كان مصرحاً به او لا
 فان دفع بذلك اعتراض المفسر على الحق لان الحق مقرباً لا بد من
 تعدد الفاعل ولو كان غير مذكور كما في الاسناد المجازي **قوله**
 وسرد ذلك اي سراسر اطرار تعدد الفاعل في الاسناد الحقيقي وعدم
 اشتراطه في المجازي **قوله** والالتماع اتفاق اعترضه بعضهم بان فرق



بين هذا وها نحن فيه بان ما نحن فيه عندنا في ذلك في الواقع علم
الفعل وانت اذا حققت النظر وجدت السند اليه مجازا مقول
في الحقيقة فيرجع لقوله اتفق الاربعة على كذا الا ان يفرق
بالنظر لظاهر العبارة **قوله** فريية اي كذب وقوله فريية اي شك **قوله**
هو البحر منك فوجه الذهب فالغرض قول هو وجه الذهب المقصود
منه استطراف المشبه واستحسانه عند السامع وان كان في الواقع
شيئا حقيرا وقوله حين عتدح المقصود منه الدلالة على عمية المشبه
بشيء وجه المشبه **قوله** اذ لا يصح ان يقال ان يرد كخالد الانسب بما قبله
ان يقول ان يرد لشيء خالدا الا ان يقال انهما معني واحد كما قاله
الخضر **قوله** لعل المراد ان لا يصح عند المبلغ لعدم الحاجة له اي
لبناء الجواب على السؤال واما ان اعتبر الجواب وحده فيصح
ان كان **قوله** لا يصح التشبيه لا يصح ان يكون استعارة بالكنية لان
في كلامه ينفي عن التشبيه والاستعارة جنبة على تناسي التشبيه واما
لكن لا يخفى ان لا يصح عند المبلغ هذا استدراك على كلام الخضر المفيد
انه يشترط في الاستعارة بالكنية ان يكون المشبه صالحا للتشبيه
بالفعل بان يوثق بالاداة وتدخل على المشبه به يعني واذا صرح بالتشبيه
ينقل الكلام من كونه استعارة الى كونه تشبيها فيفيد كلامه انه يصح
في الاستعارة بالكنية ان يصرح بلفظ المشبه به مع ادخال الاداة
عليه ومع اضافة المشبه به للمشبه كالاطفار المنية بان يقول
اطفار المنية التي كالسبع شئت بفلان وينقل الكلام من كونه
استعارة الى كونه تشبيها فيفيد كلامه ان هذا تركيب بليغ وصحيح
مع انهم صرحوا بعدم الصحة فيفيد الضابط على هذا خروج الكنية
التي قصد ادخالها واعتراض هذا الكلام الخضر بان النذور
لا ينفع عدم الصحة مع ان النذور من جهة انفراد التخييلية
في هذا التركيب عن المنية واعتراضه المرش بان لا يصح التصريح
بالمشبه

ان

بالمشبه به اي مع بقائه على كونه استعارة فلا يتا في صحته عند جعله
تشبيها لكن هذا غير مراد المحسن لانه عند ذكر الرادق لا يصح التشبيه
بعد ذلك لكن ما مانع من جعل الرادق تشبيها للمشبه **قوله** فالاحسن
خروجه اي فالاحسن بقا كلام المحسن على ظاهره بان يراد بالمشبه
ما ثبت له المتباهة سواء كان صالحا للتشبيه بالفعل او لا وقوله خروج
لقوله وذلك الخ اي لانه لم يذكر في التركيب مع زيد رادق المشبه به ولم
وشارحتا تابع للمفرد الخ اي فاعتراض على الضامر بانه وان كان
هذا المثال خارجا لقوله وذلك الا انه في صورة لم يخرج به فاذا
قيل من كالا سد فليل من يد المقترن فلهذا لا يخرج بقوله وذلك
لصدره بها بل بقوله سواء المشبه بالتاويل المذكور في الشارح
على ما فيه فتكون هذه من جملة فوائد التاويل اهو من الخضر
قوله الاولى التعبير بالاستعارة الخ قال الشيخ الخضر انما اثر التعبير
بالاستعارة لانه يصدر ببيان المخالفة وبيان كلام القوم **قوله** كيف
يكون في الكنية هذا استعارة اعتراض منه والمراد بالمكنية اسم
المشبه اي كيف يكون فيه استعارة مع انه مستعمل في الموت **قوله**
والاعتراف بحقيقة الميت في بعض النسخ والاعتراف بلا النافية وهي
اوجه اه تأمل اي التصریح باسم جنسه هو الادل على ان حقيقة
اما على تلك النسخة فالمعنى والاعتراف بحقيقة التي اي القول
بانه حقيقة اكمل من التصریح باسم الجنس اي الذي هو المعنى للاسم
وهو المجازي اهو لكنه خفي تأمل اهو من الهامش **قوله** بان لصنع باسم
المشبه الخ يحتل بغير هذا الجواب بما يرجع للجواب الذي ذكره في
القول الاية بقوله منها قول الضامر ان المنية الخ وهو
الاظهر بدليل قوله ودعوى الاتحاد لا يخرج الموضوع له الخ ويحتل
تقريره بما يرجع للجواب الثاني وهو قوله ومنها ان المنية صار مقرا
مراد قائله ومنحه على هذا انه لما شبه الموت بالسبع وادعى ان عينه

من غيره

صار لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ثم استعير من السبع على الإطلاق
ولانقل من السبع الادعاء للموت المدعى ان السبع ولا تقل للموت المحر
لثلاث لغات المبالغة ومرد عليه ما قاله المحقق في قوله على ان يقتضي
اتحاد المعنى وان كلا القولين يعبر عن المقصد اي بقصد المستعمل **قوله** وما
لم يظهر لانه ياتي في نحو رايت نريدا في الغاية وسياتي البحث فيه
من المهم **قوله** وفيه اغا احتاج الى الاولي في الجواب عن العصار انه
لا ياتي في التصيير الى الكناية الالجد الاستعاره حيث ذكرت الاطفا
وهي لا تكون الا للسبع الحقيقي لان المراد الاطفا التي لها دخل في
الاغتيال فلا تاتي الكائنه او شيئا السقا **قوله** وانه هنا غير بين
اي ان اللزوم هنا غير بين لانه لا يلزم من كونها من فروع التثنيه
المقلوب في نحو اطفا المنية كونها كذلك في نحو رايت نريدا في
الغاية للمفرق بينهما وقوله فيما تقدم ما يعبرون في علاقتها
اي علاقه الاستعاره مطلقا وقوله والامثلة لا تخص اي
امثلة الاستعاره التصريحية اي حيث اوردوها في التثنيه الاصل
ولا يلزم منها ان كل استعاره كذلك ما المانع من كون الاستعاره
بالكنايه من فروع التثنيه المقلوب **قوله** خارق لاجماعهم لانهم
اجمعوا على ان المشبه هو المنية لا العكس **قوله** عدم الانفكاك
في الثبوت والانتفاء اي ثبوت المكنية وانتفاءها **قوله** فان قرنتها
لنفس قرينه المكنية كلام المحقق لا يتمشى على كلام السلف كما قاله الرشيد
ويمكن عنيته على كلام السكاكي بعرض ان يقال ان التخييلية عند
لفظ الاطفا المستعار للامر الوهمي وقرنتها وقرينه المكنية معا
اضافتها الى المنية لان تلك الاضافة تمنع من ارادة حقيقة
الاطفا وتعين انها المستعار لفظ المنية وهو السبع وقوله الدالة
على ملاحظتها اي ملاحظة المكنية وقوله كونها من ملائمت
المشبه به يفيد ان القرينه لفظ الاطفا مع انا جعلنا فيما سبق

ان

شبهه
الذي
صح

ان القرينه هي الاضافة الا ان يقال دعني قوله كونها الخ اي
ليكون احدهما غيرا وهو المضاف من ملائمت المشبه به وقوله وانما
التي يشتركان فيه المبالغة وذلك كالامراض فان ذكر هذا اللفظ مصاحب
لذكر الاطفا في تركيب واحد يفيد ان الاطفا لم يرد منها حقيقة
وكذلك المنية لم يرد منها حقيقة بل مستعملة في غير ما وضع له او
كون الحال يمنع من المعنى الاصل في معناها المعنى واذ كان كذلك فيحتاج
لزيادة التوضيح عليها وقوله نعم قرينه التخييلية الخ اذا تأملت وجدت
ان هذه هي قرينه المكنية فهي متعينة في المكنية ومبالغة في التخييلية
واذا كان كذلك ما المانع من دخولها في كلام المتن في قرينه المكنية
واذا كانت قرينه المكنية معينة وقرينه التخييلية مبالغة لان المكنية
في الواقع هي المبالغة في التخييلية هذا وكتب بعضهم على قوله
ان قرنتها نفس قرينه المكنية ان المعنى ان قرنتها من نفس قرينه
المكنية وجزءها لان التخييلية هي لفظ الاطفا وقرنتها الاضافة
وحجوع الامر بينهما قرينه المكنية وعلى هذا فلا ياتي كلامه ما قاله
المحقق آخره على كل فعبارته غير صافية **قوله** فان المصنف عبر هنا
الى هذا من كلام المحقق لتعليل لكونه سهوا وقوله وانما يتم هذا الوجه
الخ اي فيكون ملائم المستعار منه ليس من نوع القرينه لان القرينه
من ملائمت المشبه به وهذا الامر من ملائمت المشبه المستعار منه
لكن هذا لا يظهر الا اذا كانت تلك الملائمت على فرض نسبتها الى
المستعار منه ملائمت لم اصلية واما اذا كانت مستعاره من
ملائمت المشبه به لملائم المشبه فلا يظهر لان القرينه كذلك فاما
ان ينظر الى اللفظ فيهما فيحتاج الى التفسير بالزيادة بالنظر للملائمت
دقرينه المكنية وان نظر الى المعنى فيهما كان من قبيل التخييل مع
قرينه المكنية مع ان هذا كله لم يسبق وانما سبق الكلام في
القرينه اذا قلنا ان القرينه من ملائم المشبه بعد استعارتها للملائم

المشبه به لا يتبع تلك الملامات من نوع القرينة الا ان يقال انه
سبق له في الترتيب **قوله** والافلام لاسية اي الاتجمل الترتيب بالمعنى
المصدرى ولا اولنا الذكر بالمذكور كانت البال لاسية من ملاس
المتعلق بالفتح للمتعلق بالسر **قوله** وهي اما الواقع في المستقبل
وهو موت سيدتنا زينب بنت جحش التي كانت اكثر عطاء فلما ماتت
اولا علم ان المراد باليد النعمة **قوله** واما ان الحق به صلى الله
عليه وسلم وعلى هذا فالقرينة قوله اسرعك لحوقا اي وقول
فما سبق اعتبار عقل في هيئة السيل اي فتكون استعار تمثيلية
لكن سبقها مجاز عقلي لان السيل حقه ان يسند الى الماء واسند
الى الا باطع على طريق المجاز العقلي ثم استعيرت هيئة سيلان
الماء الى هيئة سير القوم فيكون استعارة تمثيلية بعد مجاز
عقلي ويكون الاعناق تجريدا لانه علام للشيء وقوله او عكنية
في تشبيه السائرين لكن يقعها مجاز عقلي لانه لما شبه السائرين
بالماء وحذفه ورجز اليه بشئ من لوازمه وهو سالت حقه
ان يسند للمشيء وهو القوم وقد اسنده الى الا باطع فيكون
فيه مجاز عقلي بعد استعار بالذات ويكون الاعناق على هذا
تجريدا ايضا **قوله** الظاهر انها جرت على الانسان اي جرت على
النسب المؤلفين اخذ من الآية وان لم يكن في الآية النكتة التي
في الآية كما هنالك المطفوف عليه هنا اسم ظاهر وقوله
والاعادة فيه اي في نحو هذا خراف الخ وصلى الله
على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم
ص صبرت على اللذات حتى قولت **ص** والزمت نفسي محمدا فاستمرت
ص وكانت مري الايام نفسي غزيرة **ص** فلما رأت عزمي على ذلك ذلت
ص وما النفس الا حيث جعلها الفتى **ص** فان اطعته تاقط والاسلست
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
وكان

وكان الفراغ من كتابة هذا التقرير الذي ليس له نظير على
حاشية العلامة الامير في يوم الاحد المبارك الموافق
ثمانية عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واحد
وعشرين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه
وعلى سائر النبيين والمرسلين وعلى يد كاتبه الفقير
صاحب العجز والبقية الذي هو من ذنوب كبير
سراجي عفورية ابراهيم موسى عديريه
الشافعي الشاذلي الخلوئي الاثري
من شر شايع غريبة غفر له ولوالديه
ولسائر المسلمين الخفيين
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله
وصحبه وسلم
امين
م